

Distr.: General
16 December 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الأربعون

٢٤-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩

البند ٣ (ل) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: تطوير
الإحصاءات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ

تطوير الإحصاءات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ

مذكرة من الأمين العام

تلبية لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين، يتشرف الأمين العام بإحالة التقرير المقدم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويتضمن التقرير استعراضا للتقدم المحرز مؤخرا في مجال تطوير الإحصاءات في البلدان الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك الاتجاهات الرئيسية في ميدان تطوير القدرات المؤسسية والتقنية لتنظيم الإحصائية الوطنية. ويحدد التقرير التحديات والفرص الرئيسية الماثلة في مجال بناء القدرات الإحصائية ويسلط الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به الشركاء الثنائيون والمتعددي الأطراف المعنيون بتطوير الإحصاءات. وقد تود اللجنة أن تعلق على الجهود الجارية من أجل النهوض بتطوير الإحصاءات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأن تقدم المشورة بشأن المبادرات الإقليمية المقترحة من أجل تحسين التعاون فيما بين الشركاء الإنمائيين.



تطوير الإحصاءات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	٣
ثانياً -	تقدم ملحوظ رغم التحديات الهائلة	٣
ألف -	من منظور مؤشر القدرة الإحصائية	٥
باء -	المشاركة الإقليمية في البرامج العالمية	٦
ثالثاً -	تعزيز الترتيبات القانونية والمؤسسية	٨
ألف -	الشرط الأساسي للنظام الإحصائي الفعال	٨
باء -	رسم خارطة طريق للتطوير	١٠
رابعاً -	تحسين القدرات التقنية	١٢
ألف -	بناء برامج مستدامة لجمع البيانات	١٢
باء -	تنفيذ المعايير الدولية	١٥
جيم -	تلبية الطلب على البيانات من أجل تقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	١٨
دال -	الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة مبتكرة	٢٠
خامساً -	التحديات والفرص	٢١
ألف -	تحديد مستقبل التطوير	٢١
باء -	الاستفادة من التنوع	٢٢
سادساً -	تقديم الدعم لتطوير الإحصاءات على الصعيد الإقليمي	٢٥
ألف -	الدعم المقدم من الشركاء في تطوير الإحصاءات	٢٥
باء -	استراتيجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٢٧
سابعاً -	الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها	٢٨

أولا - مقدمة

١ - طلبت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والثلاثين (٢٦-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨)، من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن تقدم إليها في دورتها الأربعين (٢٤-٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩) تقريرا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ^(١).

٢ - وقد أُعد هذا التقرير تلبية لطلب اللجنة الإحصائية. والتقرير، إذ يركز على التجارب الإقليمية على مدى العقد الماضي، يتضمن استعراضا للتقدم المحرز مؤخرا في مجال تطوير الإحصاءات في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهو يتناول، استنادا إلى التقييمات والمؤشرات القائمة، المرتبة التي بلغت البلدان النامية في المنطقة من حيث القدرات الإحصائية عموما، فضلا عن مشاركة المنطقة في البرامج الإحصائية العالمية الأخيرة.

٣ - ويبرز التقرير أهمية توطيد الترتيبات القانونية والمؤسسية للنظم الإحصائية الوطنية، ويلفت الانتباه إلى عدد من الإنجازات والتحديات في مجال تطوير القدرات التقنية في المنطقة، بما في ذلك قدرة البلدان على توفير إحصاءات إتمائية أساسية لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإتمائية الوطنية وتلك المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإتمائية للألفية.

٤ - ويبين التقرير مجموعة من المسائل ذات الأولوية التي يمكن أن تحدد مسار تطوير الإحصاءات في المنطقة مستقبلا. وهو يبرز أيضا فرص بناء القدرات الإحصائية التي يعززها التنوع الشديد في المنطقة، ولا سيما من خلال تبادل الممارسات الجيدة وتوطيد التعاون التقني.

٥ - ويلقي التقرير الضوء كذلك على الدور الهام الذي يلعبه العديد من الشركاء الشائين ودون الإقليميين والإقليميين والدوليين في تطوير الإحصاءات في المنطقة، ويعرض استراتيجية اقترحتها مؤخرا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل التعاون التقني في مجال بناء القدرات الإحصائية في المنطقة.

ثانيا - تقدم ملحوظ رغم التحديات الهائلة

٦ - في دورة استثنائية عُقدت في عام ١٩٩٤، اعتمدت اللجنة الإحصائية المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي تحدد دور الإحصاءات الرسمية وتوفر مبادئ توجيهية للنظم الإحصائية الوطنية. وقد احتلت الإحصاءات الرسمية منذئذ مكانة بارزة مبعثها سرعة

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ٤ (E/2008/24).

عملية العولمة غير المسبوقة، واتساع نطاق مجتمع المعلومات، والطلب المتزايد على الشفافية وعلى صنع السياسات العامة القائمة على الأدلة، والحاجة الملحة إلى تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والعالمية ذات الإطار الزمني المحدد، بما فيها الغايات والأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - وبناء على ذلك، أصبح تشجيع بناء القدرات الإحصائية، ولا سيما في البلدان النامية، أمراً ذا أولوية قصوى في جدول أعمال التنمية العالمي. وانبثق عن العملية الإنمائية الوطنية الجارية والدعم المقدم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف المعنيين بتطوير الإحصاءات تطوراً مشهوداً في النظم الإحصائية الوطنية في مختلف أنحاء آسيا والمحيط الهادئ.

٨ - وكما تتباين بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ من حيث التنمية الاقتصادية أو الخصائص الديموغرافية أو التكوين الجغرافي، فإن مستويات التطور الإحصائي بها واحتياجاتها الخاصة لبناء القدرات تتفاوت تفاوتاً كبيراً. فالنظم الإحصائية الوطنية الأكثر تقدماً مثل تلك التي تملكها أستراليا وهونغ كونغ (الصين) واليابان وجمهورية كوريا وسنغافورة ونيوزيلندا واصلت تطورها على مدى السنوات الأخيرة. وسعى العديد منها إلى المزيد من التعزيز للدور الريادي الذي تقوم به المكاتب الإحصائية الوطنية والإرتقاء بفعالية النظم الوطنية الإحصائية عموماً. واستطلعت تلك البلدان أيضاً الاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل القيام على الصعيد الوطني بوضع شبكات بيانات أو نظم متكاملة مركزية للإحصاءات الرسمية يستفاد فيها استفادة تامة من البيانات المستقاة من التعدادات والدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية. ومن ناحية أخرى، بادرت بلدان أخرى بتعزيز وصول الجمهور بشكل أيسر إلى البيانات، بما فيها البيانات الجزئية، والترويج للاستخدام الفعال للإحصاءات في المناقشات المتعلقة بالسياسات وغيرها من المناقشات (انظر الورقات القطرية المقدمة في المؤتمر الإحصائي الثاني عشر لشرق آسيا، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: <http://www.stat.go.jp/english/info/meetings/eastasia/page05.htm>).

٩ - ورغم التحديات السياسية والمالية والتقنية الهائلة، خطت معظم البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خطى هامة على طريق التقدم نحو تعزيز النظم الإحصائية الوطنية. وسعت بلدان عديدة إلى تلبية الاحتياجات المتعلقة بالأحكام القانونية التي تنظم عمل النظم الإحصائية الوطنية، من خلال وضع قوانين ومراسيم جديدة في مجال الإحصاءات أو تعديل الموجود منها؛ وبذلت جهوداً ضخمة لتحسين القدرات التقنية في مجالي جمع البيانات ونشرها. وفيما واجهت بلدان وسط آسيا المتطلبات المؤسسية والمنهجية المرهقة المنبثقة عن التحول من نظام مركزي التخطيط إلى اقتصاد السوق، شرع البعض من أقل البلدان نمواً في

بناء قدراته الإحصائية الوطنية الأساسية (تيمور - ليشتي على سبيل المثال) أو إعادة بناء تلك القدرات (أفغانستان على سبيل المثال). وخطت أيضا البلدان الجزرية في المحيط الهادئ أيضا خطوات مشهودة في الاتجاه الصحيح في ظل مشاق فريدة من نوعها (انظر E/ESCAP/CST/INF/5).

١٠ - وتناقش الفقرات من ١١ إلى ١٤ أدناه مبلغ ما أنجزته حتى الآن البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من حيث تطوير الإحصاءات عموما.

ألف - من منظور مؤشر القدرة الإحصائية

١١ - يعد مؤشر القدرة الإحصائية الذي وضعه البنك الدولي، رغم قصوره، أداة مفيدة لتقييم القدرات الإحصائية الوطنية في أنحاء العالم (انظر E/ESCAP/CST/2). ومؤشر القدرة الإحصائية، باعتباره مؤشرا مركبا، يوجز أبعادا ثلاثة للنظام الوطني الإحصائي هي: (أ) الممارسة الإحصائية، وتقاس بدرجة توافر الإحصاءات والقدرة على الامتثال للمعايير والطرائق الموصى بها دوليا، ولا سيما في القطاعين الاقتصادي والمالي؛ و (ب) جمع البيانات، ويتمثل في الإجراء الدوري للتعدادات الزراعية والسكانية والدراسات الاستقصائية عن الفقر والصحة، وفي اكتمال تغطية سجلات الأحوال المدنية؛ و (ج) توافر المؤشرات، المعروف بأنه مدى توافر وتواتر المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية، وهي المؤشرات المختارة المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية ونمو الناتج المحلي الإجمالي^(٢).

١٢ - وكما يتبين من متوسط درجات القدرة الإحصائية لكل منطقة نامية (انظر الشكل أدناه)، تأتي بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الحاصلة على ٦٤ درجة من ١٠٠) بعد بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (الحاصلة على أعلى درجة وهي ٦٧ من ١٠٠) بفارق قليل، إلا أنها تتقدم على أفريقيا (الحاصلة على أدنى درجة وهي نحو ٥٥ من ١٠٠). وإذا صُنفت بلدان منطقة المحيط الهادئ في فئة مستقلة، تتقدم بقية البلدان الآسيوية على بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بحصولها على ٧٢ درجة من ١٠٠.

١٣ - وتفاوتت القدرة الإحصائية فيما بين البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تفاوت صارخ، وهو ما يتضح من درجات مؤشر القدرة الإحصائية الواردة فيما يلي: ٢٦ درجة في جزر مارشال و ٣٨ درجة في أفغانستان و ٩٣ درجة في أرمينيا. وفي البلدان التي تناولها التقييم، كان مستوى القدرة الإحصائية كما يلي: يُعد مستوى القدرة الإحصائية

(٢) لا يغطي مؤشر القدرة الإحصائية إلا البلدان المقترضة من المؤسسة الإنمائية الدولية أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد يؤدي ذلك إلى ميل متوسط مستوى القدرة في المنطقة النامية إلى الانخفاض.

مرتفعاً في أغلب بلدان شمال آسيا ووسطها (حيث تراوحت درجات مؤشر القدرة الإحصائية بين ٧٦ و ١٠٠)؛ ومرتفعاً أو متوسطاً في البلدين الواقعيين في شرق آسيا وشمالها الشرقي (بين ٥١ و ٧٥ درجة)؛ ومتوسطاً في خمسة من البلدان التسعة الواقعة في جنوب شرق آسيا (بين ٥١ و ٧٥ درجة)؛ ومتوسطاً أو منخفضاً في أغلب بلدان جنوب آسيا وجنوبها الغربي (بين ٢٦ و ٥٠ درجة). وباستثناء فيجي وساموا وتونغا وكلها حاصل على درجات قدرة متوسطة، تقع أغلب بلدان منطقة المحيط الهادئ في فئة البلدان ذات القدرة المنخفضة.

مؤشر القدرة الإحصائية حسب المنطقة النامية، ٢٠٠٧^(١)



(أ) تشمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من البلدان النامية وأعضاءها المنتسبين؛ وتشمل منطقة أفريقيا شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المصدر: استناداً إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات البنك الدولي للمعلومات الإحصائية القطرية (ويمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: <http://go.worldbank.org/OEZU159C70>).

ملاحظة: تشير درجة القدرة الإحصائية إلى متوسط الدرجات الحاصلة عليها البلدان المغطاة في كل منطقة من المناطق (يرد عدد البلدان بين معقوفتين). ولا تشمل التقييمات إلا البلدان المقترضة من المؤسسة الائتمانية الدولية أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

باء - المشاركة الإقليمية في البرامج العالمية

١٤ - يتبين أيضاً التقدم المحرز في مجال تطوير الإحصاءات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من مشاركة المنطقة في البرامج العالمية الأخيرة، ولا سيما في جولة عام ٢٠٠٥ لبرنامج المقارنات الدولية إضافة إلى جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن.

جولة عام ٢٠٠٥ لبرنامج المقارنات الدولية

١٥ - برنامج المقارنات الدولية، وهو مشروع إحصائي عالمي يُنفذ عملاً بتوصية من اللجنة الإحصائية، برنامج لا غنى عنه لمقارنة مستويات المعيشة في مختلف البلدان مقياساً إجمالية اقتصادية من قبيل الناتج المحلي الإجمالي ومستويات الأسعار والقدرة الشرائية للعملاء. وكانت الجولة الأخيرة لبرنامج المقارنات الدولية التي عُقدت في السنة المرجعية ٢٠٠٥ ذات نطاق غير مسبوق حيث غطت الجولة ١٤٦ اقتصاداً من جميع المناطق الجغرافية. وكان إسهام منطقة آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٥ أكثر تأثيراً إذا ما قورن بمشاركة ما لا يزيد على ١٣ اقتصاداً من المنطقة في جولة عام ١٩٩٣: فقد شارك في البرنامج ضمن "منطقة" آسيا والمحيط الهادئ ٢٣ اقتصاداً من جميع المناطق دون الإقليمية، بما في ذلك الصين والهند صاحبتا الاقتصادين الأكثر كثافة سكانية والأسرع نمواً اللتان شاركتا للمرة الأولى. وشاركت في البرنامج ٥ بلدان آسيوية أخرى (أستراليا، وتركيا، وجمهورية كوريا، ونيوزيلندا، واليابان) ضمن "منطقة" منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية.

١٦ - والواقع أن جولة عام ٢٠٠٥ لبرنامج المقارنات الدولية، التي نسقها على نحو فعال مصرف التنمية الآسيوي، قد حققت في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نجاحاً لا نظير له في غيرها من المناطق النامية، لا سيما وأن المنطقة تتسم بقدر كبير من التفاوتات الديموغرافية والتنوع الاقتصادي والانتشار الجغرافي. ومما يستوجب الإشادة أن جميع الاقتصادات المشاركة عملت مع بعضها البعض من أجل إنتاج بيانات عن الأسعار والحسابات القومية تقبل المقارنة إلى حد كبير. ونجحت المنطقة من خلال هذا المشروع في تطوير المعارف التقنية والاحتياجات المؤسسية التي من شأنها أن تدعم الجولات المقبلة لبرنامج المقارنات الدولية^(٣).

جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن

١٧ - تُجرى تعدادات السكان، في إطار النظم الإحصائية الوطنية الأكثر تقدماً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كل خمس سنوات على نحو منتظم ومتواتر. وقد تحولت بالفعل بعض البلدان، مثل سنغافورة، إلى التعدادات القائمة على السجلات. بيد أن بلداناً نامية عديدة، ولا سيما تلك التي تمزقها الحروب أو التي تواجه قلاقل مدنية أو تمر اقتصاداتها بمراحل انتقالية، يتعذر عليها لصعوبات مالية وتقنية أن تكفل إجراء تعداد منتظم وسليم مرة واحدة على الأقل كل عشر سنوات. فكمبوديا، على سبيل المثال، أجرت أول تعداد سكاني لها في

(٣) مصرف التنمية الآسيوي، تعادلات القوة الشرائية والنفقات الحقيقية (مانيبلا، ٢٠٠٧).

عام ١٩٩٨ بعد انقطاع دام ٣٦ عاما، ولا تزال في حاجة إلى دعم كبير لكي يتسنى لها إجراء جولة عام ٢٠١٠ للتعدادات بنجاح.

١٨ - وتعهدت حتى الآن كل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقريبا بإجراء جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن أو أجرهما بالفعل. وبمشاركة أفغانستان وبوتان وميانمار^(٤) للمرة الأولى في البرنامج العالمي، ستسجل جولة عام ٢٠١٠ رقما قياسيا جديدا من حيث التغطية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن أبرز الأمور أن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ بصدد أن تحقق مرة أخرى تغطية تعدادية كاملة في تلك المنطقة دون الإقليمية، على الرغم من الصعوبات المالية الحادة وغيرها من الصعوبات^(٥).

١٩ - ومع ذلك وبالنظر إلى تزايد تكاليف إجراء التعدادات وتراجع معدلات الاستجابة لها والحاجة المستمرة إلى تحسين دقة البيانات، تعمل المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة بشكل مكثف على استطلاع سبل جديدة منها ما يُستعان فيه بأدوات جديدة لتكنولوجيا المعلومات، وذلك لكفالة التغطية والنوعية التي تحققها التعدادات المقبلة ولتحسين عملية توثيق ونشر بيانات التعداد.

٢٠ - وفي عام ٢٠٠٦، اقترحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مسترشدة بالبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ الذي تديره شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، إجراء برنامج تعداد إقليمي لتلبية الاحتياجات التي أعربت عنها بلدان المنطقة. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم تنفيذ المبادئ والتوصيات العالمية، وتعزيز جمع البيانات المتعلقة بالمسائل الناشئة بما فيها الهجرة والإعاقة، وتيسير الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ثالثا - تعزيز الترتيبات القانونية والمؤسسية

ألف - الشرط الأساسي للنظام الإحصائي الفعال

٢١ - إن النظام الفعال للإحصاءات الرسمية، المؤلف من إحصاءات اجتماعية واقتصادية وبيئية جيدة التوقيت ومناسبة وموثوقة ويمكن الوصول إليها بسهولة تستخدم في تخطيط التنمية ورصدها، ينبغي، من الناحية المثلى، أن يكون نتاجا لنظام إحصائي وطني عامل تأسس وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وينبغي أن يكون النظام الإحصائي

(٤) من المتوقع أن يُجرى تعداد في ميانمار في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤ إلا أن التاريخ غير محدد.

(٥) منطقة المحيط الهادئ هي المنطقة دون الإقليمية الوحيدة في العالم التي حققت تغطية تعدادية كاملة في جولة عام ٢٠٠٠ لتعدادات السكان والمساكن.

الوطني تحت قيادة المكتب الإحصائي الوطني (المركزي)، في ظل تعاون كامل من الوكالات الحكومية التي تقوم بصورة رئيسية من خلال النظم الإدارية بجمع البيانات التي يمكن أن تستخدم للأغراض الإحصائية. ومن شأن هذا النظام الإحصائي الوطني أن يخدم الحكومة والجمهور العام على وجه السواء، وأن يدعم أولويات التنمية الوطنية والاحتياجات الدولية من البيانات.

٢٢ - ومعظم النظم الإحصائية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تسير أو يجري تطويرها في اتجاه هذا النظام المرغوب. ومنذ اعتماد اللجنة الإحصائية للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، قام العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة باعتمادها وتنفيذها، ولو جزئياً على الأقل. فعلى سبيل المثال، أوضح استبيان أجري مؤخراً داخل رابطة الدول المستقلة أن جميع بلدانها الإثنى عشر قامت بتطبيق جميع المبادئ الأساسية العشرة في تخطيط أنشطتها الإحصائية، على الرغم من أن درجة وآليات تنفيذ المبادئ تفاوتت بين البلدان^(٦).

٢٣ - ويشهد نجاح النظم الإحصائية الأكثر تطوراً على أهمية الأحكام القانونية السليمة، إلى جانب الاستقرار السياسي والتزام الحكومة، كشرط ضرورية، وإن كانت غير كافية، لقيام النظام الإحصائي الوطني بعمله على النحو السليم. ويوجد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لدى ٧٦ في المائة من البلدان شكل من أشكال التشريعات الإحصائية. ويشكل شمال ووسط آسيا المنطقة دون الإقليمية الوحيدة التي أصدرت جميع بلدانها قانوناً إحصائياً. أما في معظم المناطق دون الإقليمية الأخرى، فإن ما يزيد قليلاً على ٨٠ في المائة فقط من البلدان لديها تشريعات مماثلة، باستثناء منطقة المحيط الهادئ حيث لا توجد قوانين إحصائية إلا لدى عدد قليل من البلدان^(٧).

(٦) اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، ورقة معلومات أساسية صادرة في ٢٠٠٦، بعنوان "تعليقات بشأن البرامج الاستراتيجية القائمة لتطوير الإحصاءات في دول رابطة الدول المستقلة الواقعة في وسط آسيا"، أعدت للمتدنى الرفيع المستوى للشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالتخطيط الاستراتيجي في مجال الإحصاء في بلدان وسط آسيا.

(٧) تتوفر معلومات بشأن التشريعات الإحصائية لأقل من ٦٠ في المائة من بلدان منطقة المحيط الهادئ. وللاطلاع على التفاصيل، انظر قاعدة بيانات البنك الدولي للمعلومات الإحصائية القطرية، المتاحة في الموقع التالي: <http://go.worldbank.org/OEZUI59C70>، وموقع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة: <http://unstats.un.org/unsd/dnss/SearchResults.aspx>.

٢٤ - وكان أكثر من ٦٠ في المائة من البلدان التي لديها تشريعات للإحصاءات قد سن قوانينه الإحصائية قبل اعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، في حين أصدر أكثر من نصف بلدان شمال ووسط آسيا قوانينه الإحصائية بعد عام ١٩٩٤، خلال المرحلة الأولى من فترة الانتقال الاقتصادي.

٢٥ - ومنذ عام ١٩٩٤، قام عدد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المنطقة بتنقيح أو تعديل قوانينه الإحصائية القائمة. وكان القصد من التغييرات في كثير من الحالات هو المساعدة في توسيع نطاق ولاية مكتب الإحصاء المركزي، وتعزيز التنسيق مع وكالات البيانات الحكومية، وخاصة مع مراعاة أهمية وإمكانية الاستفادة من البيانات الإدارية في الأغراض الإحصائية^(٨). وعلى سبيل المثال، فإن قانون الإحصاءات الحالي لحكومة نيوزيلندا يضع الإحصائيين الحكوميين على رأس نظام إحصائي منسق. وفي عام ٢٠٠٧، وافقت تايلند على قانون الإحصاءات الجديد (وهو تعديل لقانون الإحصاء لعام ١٩٦٥)، المقصود به تمكين المكتب الإحصائي الوطني من أداء دور تنسيقي قوي من أجل الإدارة الفعالة لنظام إحصائي وطني يتسم بالجودة، وهيئة المجال لربط البيانات الإحصائية واستخدامها بطريقة متكاملة^(٩).

٢٦ - ورغم أن القوانين الإحصائية تختلف في المحتوى عبر البلدان، فمن الواجب أن تتضمن أحكاما تحمي استقلالية المكاتب الإحصائية، وهذا شرط بالغ الأهمية للغاية بالنسبة لمصدقية الإحصاءات الرسمية وثقة الجمهور فيها. ويتحدد حتما مستوى فعالية النظام الإحصائي الوطني على أساس مدى ترجمة تلك الأحكام القانونية بالفعل إلى ممارسات عملية.

باء - رسم خارطة طريق للتطوير

٢٧ - توجه تجارب نظم الإحصاءات الأكثر تطورا العديد من البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو رسم خريطة طريق لتطوير إحصاءاتها الخاصة بها. ومع أخذ مستوى التنمية وغيرها من الظروف الوطنية المحددة في الاعتبار، فإن الكثير من البلدان النامية في المنطقة تقوم بإرساء أشكال مختلفة من التخطيط الاستراتيجي من أجل تطوير الإحصاءات.

(٨) "Dennis Trewin Administrative date: opportunities and challenges"، وهي متاحة في الموقع: http://www.unsiap.or.jp/completed_prog/workshop/ms/ms7/ms7_index.htm

(٩) Vince Galvin and Jirawan Boonperm في المؤتمر الإحصائي لشرق آسيا، متاحان في الموقع التالي: <http://.stat.go.jp/english/info/meetings/eastasia/page05.htm>

٢٨ - وقد دعت خطة عمل مراكش للإحصاء إلى ست إجراءات ذات أولوية من بينها تقديم الدعم المباشر لجميع البلدان النامية المنخفضة الدخل في وضع استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات بحلول عام ٢٠٠٦. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، يعكف ١٤ بلداً (٥٤ في المائة) من بين بلدان آسيا الـ ٢٦ الأعضاء في المؤسسة الإنمائية الدولية (باستثناء اليمن) على عملية وضع الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات. وتشمل هذه البلدان ١١ بلداً تقوم حالياً بتنفيذ الاستراتيجية و ٣ بلدان بصدد تصميمها. كما أن هناك ١١ بلداً أخرى في المنطقة لم تنفذ ولا تقوم حالياً بوضع أي استراتيجية من هذا القبيل؛ ولكن أعرب ٩ من بين تلك البلدان، عزمه على تصميم استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات^(١٠).

٢٩ - ولكي يصبح تطوير الإحصاءات ناجحاً، يلزم أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الشاملة. فتطوير الإحصاءات يندرج أولاً وقبل كل شيء ضمن مسؤولية الحكومات الوطنية؛ ولن يكون الدعم الخارجي فعالاً إلا إذا توافر الالتزام الوطني. ولكي تكون لاستراتيجية تطوير الإحصاءات قيمة حقيقية، ينبغي ألا تتضمن، مجرد رؤية استراتيجية طويلة الأمد، ولكن أيضاً تخطيطاً استراتيجياً لتنمية الموارد البشرية. كما ينبغي لها أن تغطي النظام الإحصائي الوطني بكامله، وأن تُشرك مستعملي الإحصاءات، وتعزز الدور القيادي للمكتب الإحصائي الوطني في وضع المعايير الإحصائية وتنسيق النظام الوطني. وفي بعض البلدان في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، لا تزال خطط تطوير الإحصاءات تتعامل فقط مع المكتب الإحصائي المركزي، على الرغم من أن التوجه الآن هو نحو اعتماد نهج شامل على نطاق المنظومة. وهناك بلدان أخرى، مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا، تواجه فجوات تمويلية هائلة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ الخطط الموضوعة في استراتيجياتها^(١١). ويشكل نقص الموارد تحدياً مستمراً للعديد من النظم الإحصائية التي يجري تطويرها في المنطقة.

(١٠) أمانة الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، ٢٠٠٨، "استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات: تقرير عالمي عن التقدم المحرز والقضايا المستجدة"، وهي متاحة في الموقع التالي: <http://www.paris21.org/documents/3323.pdf>

(١١) انظر، على سبيل المثال، "المخطط الإحصائي العام لكمبوديا" (معهد الإحصاءات الوطني، وزارة التخطيط، كمبوديا) و"استراتيجيات وتدابير لتطوير النظام الإحصائي الرسمي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ٢٠٠٦-٢٠١٠" (مركز الإحصاءات الوطني، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

رابعا - تحسين القدرات التقنية

ألف - بناء برامج مستدامة لجمع البيانات

٣٠ - من الواضح أن بناء برامج وطنية مستدامة لجمع البيانات يشكل أولوية محفوفة بالصعوبات بالنسبة لكثير من البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي حين أن البعض من النظم الإحصائية الأكثر تقدما في المنطقة، مثل سنغافورة ونيوزيلندا، هو بالفعل في طريقه لوضع نظام متكامل للبيانات له منهجية إحصائية متطورة وتطبيقات تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن العديد من البلدان النامية لا تزال تحاول بصعوبة أن تضع برامج منتظمة للتعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية ولتحسين الاستفادة من البيانات الإدارية والبيانات المتعلقة بالسجل المدني القائمة حاليا.

٣١ - ولا تزال النظم الإدارية ونظم تسجيل البيانات المدنية، التي تكون في كثير من الأحيان أكثر رسوخا في البلدان الأكثر نموا، غير كافية في العديد من البلدان النامية في المنطقة. وكما هو مبين في الجدول ١ (العمودين الأخيرين)، فإن غالبية البلدان النامية في المنطقة (التي تقتصر من المؤسسة الإنمائية الدولية أو من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) ليست لديها تغطية كاملة فيما يتعلق بسجلات الأحوال المدنية: ما يقارب ٨٠ في المائة في جنوب شرق آسيا و ٧٠ في المائة في جنوب وجنوب غرب آسيا والمحيط الهادئ.

٣٢ - وإلى جانب تعدادات السكان والمساكن، تولى معظم الحكومات أهمية كبيرة لتطوير التعدادات الاقتصادية، والتعدادات الزراعية، والتعدادات الأخرى الخاصة بقطاعات محددة، بغرض جمع الإحصاءات الاقتصادية الأساسية. وخلال السنوات الأخيرة، اضطلع العديد من البلدان النامية بأول تعداد زراعي أو اقتصادي له، وتلقت تلك البلدان الدعم التقني في هذه العملية من البلدان الأكثر تقدما. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي يعد إجراء التعداد الاقتصادي نشاطا عاديا تقوم به إندونيسيا كل عشر سنوات وماليزيا كل خمس سنوات، فإن كمبوديا تستعد حاليا لإجراء أول تعداد زراعي لها في عام ٢٠٠٩ وأول تعداد اقتصادي لها في عام ٢٠١١^(١). ومع ذلك، تواجه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على وجه سواء مشكلة مشتركة تتمثل في الحصول على ما يكفي من السجلات التجارية لإنتاج إحصاءات اقتصادية جيدة النوعية.

الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وتغطية سجلات الأحوال المدنية على الصعيدين الوطني والدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧^(أ):

المنطقة/البلد/المجموعة	بلدان أجرت على الأقل		بلدان أجرت على الأقل	
	دراستين استقصائيتين دوليتين	دراستين استقصائيتين دوليتين	دراستين استقصائيتين وطنيتين	دراستين استقصائيتين وطنيتين
	لأسر المعيشية	لأسر المعيشية	لأسر المعيشية	لأسر المعيشية
	(٢٠٠٧)	(٢٠٠٧-١٩٩٩)	(٢٠٠٧-١٩٩٩)	(٢٠٠٧-١٩٩٩)
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد
آسيا والمحيط الهادئ	٤٥	١٨	٤٤	١٨
شرق وشمال شرق آسيا ^(ب)	٥٠	١	٣٣	١
جنوب شرق آسيا	٢٢	٢	٥٦	٥
جنوب وجنوب غرب آسيا	٣٠	٣	٥٠	٥
شمال ووسط آسيا	١٠٠	٩	٦٧	٦
منطقة المحيط الهادئ	٣٠	٣	١٠	١
منخفضة الدخل	١٥	٣	٦٤	٩
متوسطة الدخل	٥٦	٢٣	٣٣	٩

(أ) تشمل الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية التي تم النظر فيها هنا الاستقصاءات الخاصة بدخل ونفقات الأسر المعيشية، والاستقصاءات الخاصة بميزانية الأسرة، والاستقصاءات الخاصة بالقوى العاملة، والاستقصاءات الخاصة بالنشاط الاقتصادي أو الاستقصاءات المتكاملة؛ وتشير الدراسات الاستقصائية الدولية للأسر المعيشية إلى الاستقصاءات التي ترعاها الوكالات الدولية، بما في ذلك الاستقصاءات الديمغرافية والصحية والدراسات الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات من البنود أو استقصاءات قياس مستويات المعيشة.

(ب) جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مدرجة في تحليلات الدراسات الاستقصائية الدولية للأسر المعيشية، ولكنها استبعدت من الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية واكتمال تغطية سجل الأحوال المدنية.

المصادر : استنادا إلى بيانات مستقاة من قاعدة بيانات المعلومات الإحصائية القطرية للبنك الدولي (<http://go.worldbank.org/0EZUI59C70>)، وموقع قياسات الاستقصاءات الديمغرافية والصحية (<http://www.measuredhs.com/aboutsurveys/dhs/start.cfm>)، وموقع معلومات الأطفال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (<http://www.childinfo.org>).

ملاحظة : تشمل فقط الدول المقترضة من المؤسسة الإنمائية الدولية أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

٣٣ - ولقد أصبحت الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في العقود الأخيرة أداة رئيسية لجمع البيانات، وخاصة بالنسبة للإحصاءات الاجتماعية. ولفترة طويلة كان إنتاج الإحصاءات الاجتماعية يعتمد إلى حد كبير على التعدادات الدورية للسكان وعلى السجلات الإدارية التي كثيرا ما لم تكن كافية. وبرغم النمو السريع، فإن المعايير الدولية للإحصاءات الاجتماعية ليست على نفس الدرجة من الانتشار، كما هو الحال بالنسبة

للإحصاءات الاقتصادية^(١٢). ولمعالجة النقص الخطير في الإحصاءات الاجتماعية عن مواضيع أساسية، مثل الصحة والتعليم والفقير، والحاجة لرصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، فقد ركز المانحون الثنائيو الأطراف والمتعدو الأطراف في السنوات الأخيرة على الاستثمار في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، بما فيها الاستقصاءات التي تتم برعاية دولية، وذلك كوسيلة للحصول على بيانات في العديد من البلدان النامية. وقد ساعد هذا النهج بلا شك في زيادة توافر الإحصاءات الاجتماعية، ولكنه أثار القلق بشأن استدامة برامج الاستقصاءات الوطنية.

٣٤ - وكما هو مبين في الجدول ١، يبدو أن البلدان (التي تقترض من المؤسسة الإنمائية الدولية أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير) في شمال ووسط آسيا لديها في المتوسط قدرة وطنية أفضل على تنفيذ برامج الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية من بلدان في مناطق دون إقليمية أخرى، وأن من بلدان منطقة المحيط الهادئ التي لديها برنامج منظم للدراسات الاستقصائية قليلة العدد. ومن الأمور اللافتة للنظر ذلك التباين القائم بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل: فالعديد من البلدان ذات الدخل المنخفض تعتمد في جمع البيانات على الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تتم برعاية دولية، حيث أجرى حوالي ٦٤ في المائة من تلك البلدان دراستين استقصائيتين دوليتين على الأقل بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٧، في حين أن لدى معظم البلدان ذات الدخل المتوسط عدداً أكبر من برامج الاستقصاءات الوطنية المنتظمة، وأجرى ما يقارب ٦٠ في المائة منها دراستين استقصائيتين وطنيتين للأسر المعيشية على الأقل خلال نفس الفترة.

٣٥ - وتواجه كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما في أي مكان آخر في العالم، مسألة كيفية وضع نظام أكثر تكاملاً للإحصاءات الرسمية يُمكن من الاستخدام الأكفأ للبيانات المستمدة من تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية، من أجل التقليل من عبء الاستجابة، وموازنة التكاليف وزيادة الاستدامة.

(١٢) Dennis Trewin "The evolution of national statistical systems: trends and implications" (draft, ١٢ February 2007).

باء - تنفيذ المعايير الدولية

٣٦ - مع بدء العمل بنظام الحسابات القومية واستمرار تحسينه، أصبحت الإحصاءات الاقتصادية في ظل إطار يوحد بينها أكثر تكاملاً على مر السنين من معظم الإحصاءات الاجتماعية. ونشأت لدى الكثير من بلدان آسيا والمحيط الهادئ قدرة وطنية كبيرة على إعداد إحصاءات اقتصادية وفقاً للمعايير الدولية الراسخة، وإن كان لا يزال هناك الكثير من التحديات. ويمكن النظر إلى الاشتراك في النظام العام لنشر البيانات والمعايير الخاص لتعميم البيانات فضلاً عن الامتثال للنقاط الهامة في نظام الحسابات القومية وغير ذلك من المبادئ التوجيهية باعتبارها من المؤشرات التي ينظر إليها عند تقييم القدرة الوطنية في مجال الإحصاءات الاقتصادية.

الاشتراك في النظام العام لنشر البيانات والمعايير الخاص لتعميم البيانات

٣٧ - يندرج النظام العام لنشر البيانات والمعايير الخاص لتعميم البيانات، وكلاهما مبادرتان أطلقتهما صندوق النقد الدولي تصدياً للأزمات التي شهدتها الأسواق الناشئة في منتصف التسعينات من القرن الماضي، وضمن المعايير الدولية لنشر الإحصاءات الاقتصادية والمالية. إلا أن الاثنين يخلقان من حيث التركيز والنطاق فضلاً عن شروط العضوية^(١٣). ويمكن، مع تحسين الروابط بين هاتين الأداتين، إدراج الاشتراك في المعيار الخاص لتعميم البيانات ضمن الأهداف النهائية للأعضاء في النظام العام لتعميم البيانات^(١٤). وبالتالي، يمكن اعتبار أن البلدان المشتركة في النظام العام قد التزمت بتحسين نوعية الإحصاءات ذات الصلة، بينما يمكن أن تعد البلدان المشتركة في المعيار الخاص ذات قدرة إحصائية أعلى نسبياً من قدرة البلدان التي لم تشترك سوى في النظام العام أو لم تشترك في أي نظم على الإطلاق.

(١٣) انظر "Differences between the SDDS and the GDDS" وهي متاحة في الموقع التالي: <http://dsbb.imf.org/Applications/web/gdds/gddsdiffbw/>

(١٤) انظر "Assessing the General Data Dissemination System: what has been accomplished after 10 years and where do we go from here?" وهي متاحة في الموقع التالي: [www.imf.org/external/pubs/ft/sdds/gdds-](http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdds/gdds-assess-08pdf)

الجدول ٢

الاشتراك في النظام العام لنشر البيانات والمعايير الخاص لتعميم البيانات حسب مجموعات مناطق العالم ومجموعات بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ٢٠٠٨

مجموعات المناطق/البلدان	عدد الأعضاء في صندوق النقد الدولي	الاشتراك في النظام العام لنشر البيانات (النسبة المئوية)	المعيار الخاص الاثنان معا لتعميم البيانات (النسبة المئوية)	الاشتراك في الاثنان معا (النسبة المئوية)
أفريقيا	٥٣	٧٧	٢	٧٩
آسيا والمحيط الهادئ	٤٨	٣٨	٣١	٦٩
شرق وشمال شرق آسيا	٦	٥٠	٥٠	١٠٠
جنوب شرق آسيا	١١	٢٧	٤٥	٧٣
جنوب وجنوب شرق آسيا	١٠	٥٠	٢٠	٧٠
شمال ووسط آسيا	٩	٣٣	٤٤	٧٧
المحيط الهادئ	١٢	٣٣	٨	٤١
المنخفضة الدخل	١٣	٥٤	٨	٦٢
المتوسطة الدخل	٢٧	٣٣	٣٣	٦٧
المرتفعة الدخل	٨	١٢	٦٣	٧٥
أوروبا وأمريكا الشمالية	٤٢	١٠	٧٩	٨٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٢	٦٣	٣٢	٩٥

المصدر: الموقع الشبكي للنظام العام لنشر البيانات على العنوان التالي: <http://dsbb.imf.org/Applications/web/gdds/gddscountylist/> والموقع الشبكي للمعيار الخاص لتعميم البيانات على العنوان التالي: <http://dsbb.imf.org/Applications/web/sddscountylist/>.
ملاحظة: لأغراض هذا التحليل، تعد هونغ كونغ، بالصين، ومكاو، بالصين عضوين منفصلين في صندوق النقد الدولي.

٣٨ - ووفقا للجدول ٢، لدى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من بين المناطق التي تضم العالم النامي، أعلى معدل اشتراك في النظام العام والمعيار الخاص معا (٩٥ في المائة من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي)، تليها أفريقيا (٧٩ في المائة) - وهذا ناجم إلى حد كبير عن ارتفاع معدلات انضمامها إلى النظام العام. وعندما يتعلق الأمر بالاشتراك في المعيار الخاص لتعميم البيانات، فإن أوروبا وأمريكا الشمالية هي السبابة (بنسبة ٧٩ في المائة) بينما تتساوى في ذلك منطقة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بنسبة ٣١ في المائة و ٣٢ في المائة على التوالي). وكما هو عليه الحال في منطقة

آسيا والمحيط الهادئ، كلما ارتفع مستوى دخل البلد، ازداد احتمال اشتراكه في المعيار الخاص.

٣٩ - وفي ما بين البلدان في آسيا والمحيط الهادئ، يوجد أعلى معدل للاشتراك في المعيار الخاص في شرق وشمال شرق آسيا (٥٠ في المائة)، يليها جنوب شرق آسيا (٤٥ في المائة) ثم شمال ووسط آسيا (٤٤ في المائة). وأما معدل اشتراك منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية في أي من النظامين فهو الأدنى، إذ يبلغ ٨ في المائة.

٤٠ - وكان معظم البلدان الـ ١٥ التي اشتركت في المعيار الخاص في منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد فعل ذلك بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١، وذلك بعد فترة وجيزة من بدء العمل به. وفي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، "تخرجت" أرمينيا وقيرغيزستان وكازاخستان من النظام العام إلى المعيار الخاص. وفي عام ٢٠٠٥، أصبح الاتحاد الروسي أحدث بلد في المنطقة يشترك في النظام. ويقتى حاليا ١٥ بلدا عضوا في كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق النقد الدولي غير مشترك في أي من النظامين.

تجميع الحسابات القومية

٤١ - تتجلى القدرة الإحصائية القومية أيضا في مضمون ونوعية الحسابات القومية التي يمكن لبلد ما تجميعها. ومن أجل تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، تقوم الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، التي تقود عملية وضع وتنفيذ المعايير الدولية للإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات في مجالات أخرى هامة، برصد مضمون الحسابات القومية في البلدان، ويستند التقييم إلى المعلومات المجمعة من خلال الاستبيانات المتعلقة بامثال البلد لمقتضيات المراحل الهامة وكذلك مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات والمجموعات الأخرى الموصى بها والمرغوبة (انظر E/CN.3/2004/10).

٤٢ - وتختلف القدرة الوطنية على تجميع إحصاءات الحسابات القومية اختلافا كبيرا من بلد لآخر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فمن بين البلدان التي قدمت تقارير إلى الشعبة الإحصائية مرة واحدة على الأقل بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٧، أعد ٤٩ في المائة ما لا يقل عن ستة جداول، بينما أعد ٢٧ في المائة منها جميع الجداول اللازمة لمجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات. وتحظى منطقة شرق وشمال شرق آسيا بأعلى نسبة من البلدان (٨٥ في المائة) التي تستطيع تقديم ما لا يقل عن ستة من جداول مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات، تليها منطقة جنوب و جنوب شرق آسيا (٧٠ في المائة). بينما تتخلف منطقة المحيط الهادئ كثيرا، إذ لا تبلغ نسبة البلدان التي تعد ستة جداول على الأقل سوى ١٣ في المائة.

٤٣ - وفيما يتعلق بالمرحلتين الهامتين ١ و ٢، اللتين يعد الوفاء بهما بالنسبة لبلد ما أكثر سهولة من تلبية اشتراطات مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات (انظر E/ESCAP/CST/2)، يستطيع ٧٥ في المائة من بلدان آسيا والمحيط الهادئ تلبية متطلبات المرحلة الهامة ١ ويستطيع ٦٣ في المائة منها تلبية احتياجات المرحلة ٢. وبينما تفي بمعايير كلتا المرحلتين جميع بلدان شرق وشمال شرق آسيا وأكثر من ٩٠ في المائة من بلدان جنوب وجنوب غرب آسيا، لا يتمكن سوى ٣١ في المائة من بلدان المحيط الهادئ من إعداد المؤشرات الأساسية للنتائج المحلي الإجمالي و ٢٥ في المائة من إعداد مؤشرات الدخل القومي الإجمالي وغيرها من المؤشرات الأساسية.

٤٤ - أما إطار تقييم نوعية البيانات المتعلقة بالحسابات القومية الوارد في التقارير الخاصة بالامتثال للمعايير ومدونات قواعد السلوك، فيشتمل على معلومات تفيد في معالجة نوعية الحسابات القومية. ورغم عدم توافر التقارير سوى بالنسبة لـ ١٧ بلدا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (ستة منها تنتمي إلى شمال ووسط آسيا، وخمسة إلى جنوب وجنوب غرب آسيا)، فإن التقييمات ذات دلالة واضحة. وبينما تلي جميع البلدان الـ ١٧ مقتضيات المرحلتين الهامتين ١ و ٢، ويعد ١٥ بلدا منها ستة أو أكثر من جداول مجموعة البيانات التي تمثل الحد الأدنى من المتطلبات، لا تزال هناك تحديات كبيرة. وفي تسعة بلدان، لا يجري التقيد بمعايير الأساليب الإحصائية. وفي ستة بلدان، لا توفر البيانات الأولية أساسا كافيا لتجميع الإحصاءات أو الموارد - بما في ذلك الموظفون، والمرافق، وموارد الحاسوبية والتمويل - وتعتبر غير متناسبة مع احتياجات البرنامج الإحصائي. وفي خمسة بلدان، لا يتفق نطاق الحسابات القومية مع المعايير، أو المبادئ التوجيهية أو أفضل الممارسات المتفق عليها دوليا.

٤٥ - ومن الواضح أن بذل الجهود لدعم البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تعزيز قدرتها الإحصائية على إعداد إحصاءات اقتصادية أفضل لا يزال يشكل إحدى الأولويات الرئيسية على الصعيد الإقليمي، ولا سيما نظرا للتأثير الشديد للأزمة المالية العالمية الجارية وتداعياتها فيما يتعلق بضرورة إعداد إحصاءات في الوقت المناسب تغطي جميع البلدان والاقتصادات وتكون قابلة للمقارنة.

جيم - تلبية الطلب على البيانات من أجل تقييم التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٤٦ - منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي، كان للدعوات الموجهة من أجل رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وأبرزها الأهداف الإنمائية للألفية، تأثير متزايد على ما ينبغي أن تفرزه النظم الإحصائية الوطنية الأساسية المتعلقة بالإحصاءات

الاجتماعية والبيئية. وساهمت برامج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تجري تحت رعاية دولية، من قبيل الاستقصاءات الديمغرافية والصحية والدراسة الاستقصائية المتعددة المؤشرات لمجموعات من البنود، في زيادة توافر الإحصاءات الاجتماعية في الكثير من البلدان النامية.

٤٧ - وتشير المعلومات المتصلة بتوافر البيانات اللازمة لتحليل الاتجاهات المتعلقة بمؤشرات مختارة من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية (الجدول ٣) إلى أنه، رغم التحسينات التي طرأت مؤخراً، لا تزال قدرة الكثير من البلدان النامية على إعداد البيانات المتعلقة بأبسط المؤشرات الاجتماعية والبيئية ضعيفة. فعلى سبيل المثال، ليس لدى سوى ٦٣ في المائة من البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ البيانات الكافية لتقييم الاتجاهات (منذ عام ١٩٩٠) في مجال القيد بالمدارس الابتدائية (مقاسة بصافي معدل القيد في المدارس الابتدائية) - وهي نسبة تتفاوت من ٨٢ في المائة في جنوب شرق آسيا إلى ٣٧ في المائة فقط في منطقة المحيط الهادئ.

الجدول ٣

توافر البيانات المتعلقة بمؤشرات مختارة من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، المنطقة النامية والمنطقة دون الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، منذ عام ١٩٩٠

الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن (النسبة المئوية)	صافي معدل القيد في المدارس الابتدائية (النسبة الأقل) (النسبة المئوية)	تغطية الرعاية قبل إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي: المناطق/البلدان (النسبة المئوية)	إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي: المناطق/البلدان (النسبة المئوية)
٨٠	٨٤	٧٤	٩٦
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى			
٤٨	٧٢	٥٧	٨٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
٥١	٦٣	٤٧	٩٠
آسيا والمحيط الهادئ			
٤٣	٧١	٢٩	٥٧
شرق وشمال شرق آسيا			
٧٣	٨٢	٦٤	٨٢
جنوب شرق آسيا			
٩٠	٨٠	٧٠	١٠٠
جنوب وجنوب غرب آسيا			
٦٧	٧٨	٨٩	٨٩
شمال ووسط آسيا			
-	٣٧	-	٨٤
المحيط الهادئ			

المصدر: استناداً إلى البيانات الواردة في قاعدة البيانات العالمية للأهداف الإنمائية للألفية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، المتاحة في الموقع التالي: <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/>.

ملاحظة: يحدّد توافر البيانات بوجود نقطتي بيانات، يفصل بينهما ما لا يقل عن فترة ثلاث سنوات، خلال الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٠ إلى آخر سنة تتوافر عنها بيانات فيما يتعلق بمؤشر معين.

دال - الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة مبتكرة

٤٨ - ساهم التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مساهمة غير محدودة في تحسين فعالية النظم الإحصائية الوطنية في العقود الأخيرة. وسهل الاستعمال المبتكر لهذه التكنولوجيا ظهور أشكال جديدة من جمع البيانات، وزاد إنتاجية معالجة البيانات وتحريرها، ومكّن من إدارة المعلومات بشكل أكثر فعالية، وشجّع الوصول إلى البيانات، بما فيها البيانات الجزئية، على نحو أسهل، وحسّن الإدارة والاتصالات في المكاتب الإحصائية الوطنية، سواء داخليا أو خارجيا^(١٢).

٤٩ - ويتفاوت مستوى القدرة الوطنية على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفاوتًا ملحوظًا بين البلدان في المنطقة. فبينما انتقل بعض البلدان مثل جمهورية كوريا وسنغافورة ونيوزيلندا إلى جمع البيانات بالاستناد إلى الإنترنت أو بدأ بتطوير نظم وطنية متكاملة للبيانات، بدأ الكثير من البلدان النامية لتوها في استعمال تكنولوجيا رسم الخرائط بواسطة نظام المعلومات الجغرافية والوسائل البصرية للحصول على البيانات.

٥٠ - ولعلّ تعدادات السكان واحد من المجالات التي شهدت أكبر تأثير لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وساعدت دراسة استقصائية أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٧ لجمع المعلومات عن الممارسات الماضية للبلدان وخططها الحالية فيما يخص تطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على تعدادات السكان والمساكن، في الوقوف على خبرات البلدان واحتياجاتها المحددة من الدعم في مجالات مختلفة من عملية التعداد. وشكلت تلك الدراسة أساسا لإنشاء شبكة إقليمية من الخبراء الوطنيين وتسهيل التعاون التقني بين البلدان في المنطقة^(١٥).

٥١ - وتتفاوت القدرة الوطنية على تطبيق تكنولوجيات جديدة في إجراء تعدادات السكان تفاوتًا كبيرًا بين البلدان. فوفقًا للردود المقدمة من ٤٠ بلدا على أسئلة الدراسة الاستقصائية، قام في جولة عام ٢٠٠٠ لتعدادات السكان والمساكن ١٧ بلدا باستخدام برامج حاسوبية لإدارة المشاريع ومتابعتها؛ وطبق ٢٢ بلدا تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية؛ واستعمل ١٥ بلدا الخرائط الرقمية؛ واستعمل ٢٠ بلدا وسائل مؤتمتة للحصول على البيانات (بما فيها تلك المستندة إلى الإنترنت). ومن أجل جولة ٢٠١٠ للتعدادات، طلب المساعدة ٢٤ بلدا في مجال رسم الخرائط ووضعها؛ و ٢٠ بلدا في مجال الجدولة

(١٥) انظر "استخدام تكنولوجيا المعلومات في تعدادات السكان والمساكن في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: الممارسات الماضية والخطط المتعلقة بجولة ٢٠١٠"، وهي متاحة في الموقع التالي: <http://www.unescap.org/stat/meet/egm2007/index.asp>.

وتصميم قواعد البيانات؛ و ١٩ بلدا في مجال ضمان جودة البيانات؛ و ١٦ بلدا في مجال نشر نواتج التعدادات.

٥٢ - وكجزء من البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، عقدت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، حلقات عمل إقليمية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في آسيا لتوفير التدريب وتبادل أفضل الممارسات في مجالات رسم الخرائط، ووضعها والحصول على البيانات وتحريرها فيما يتعلق بالتعدادات. ومن المزمع عقد حلقات عمل أخرى في عام ٢٠٠٩ بشأن تجميع بيانات التعدادات ونشرها.

خامسا - التحديات والفرص

ألف - تحديد مستقبل التطوير

٥٣ - على الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا، لا تزال منطقة آسيا والمحيط الهادئ تواجه تحديات هائلة في بلوغ مستوى أعلى في مجال تطوير الإحصاءات في العديد من البلدان. ويتوقف مستقبل تطوير الإحصاءات في المنطقة على كيفية معالجة عدد من القضايا ذات الأولوية.

٥٤ - فعلى سبيل المثال، لا تزال النظم الإحصائية الوطنية في العديد من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، تعاني من استمرار غياب الدعم السياسي لتطوير الإحصاءات وما ينجم عن ذلك من نقص حاد في الموارد المالية والبشرية. وكثيرا ما تعتمد هذه النظم الإحصائية على الدعم الخارجي، وهو دعم غير قابل للاستمرار في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من تزايد القوانين الإحصائية التي يجري سنها في المنطقة، لا تزال بعض المكاتب الإحصائية الوطنية مهددة في استقلاليتها، وهو ما يمكن أن يؤدي بسهولة إلى تآكل ثقة المستعملين الوطنيين والدوليين في الإحصاءات الرسمية^(١٦).

٥٥ - ومع تزايد التسليم بضرورة وضع نظم إحصائية أكثر تكاملا، بما في ذلك تحسين استخدام البيانات المستمدة من المصادر الإدارية، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به المكاتب الإحصائية الوطنية في وضع المعايير الإحصائية وتنسيق النظام الإحصائي الوطني. فوجود نظام وطني جيد التنسيق لن يعزز فقط وضع نظام وطني متكامل للإحصاءات الرسمية - وهو ما يخفف من عبء الاستجابة ويزيد

(١٦) Dennis Trewin, "Summary of discussion of national statistical systems" وهي متاحة على الموقع التالي:

http://unstats.un.org/unsd/statcom/statcom_seminar/Summary%20-%20Evaluation%20Seminar.pdf

من الكفاءة الكلية للنظام - بل سيقبل أيضا من حالات التناقض في البيانات، وخصوصا بين البيانات المستقاة من مصادر وطنية والأخرى المستقاة من مصادر دولية. فمثل هذه التناقضات في البيانات يمكن أن تعرقل بشكل خطير المناقشات المنصبة على السياسات داخل البلدان، وتقوض كلا من النظم الإحصائية الوطنية والدولية.

٥٦ - وفي حين أن القدرة الإحصائية الوطنية على تنفيذ المعايير الدولية في مجال الإحصاءات الاقتصادية تحتاج إلى مزيد من التعزيز في كثير من البلدان، ينبغي إيلاء الاهتمام اللائق وتخصيص الاستثمار الكافي للضرورة الملحة لوضع معايير دولية أفضل في مجالات عديدة من الإحصاءات الاجتماعية والبيئية. وفي الوقت نفسه، فإن البلدان في حاجة إلى دعم ملائم في إيجاد القدرة المستدامة على إنتاج البيانات اللازمة لبعض من أهم الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك عن طريق الاستخدام المبتكر للبيانات الإدارية القائمة.

٥٧ - ويفتقر العديد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى آليات مناسبة لضمان الجودة والتقييم تساعد على كفاءة إنتاج إحصاءات جيدة النوعية تلي احتياجات المستعملين التي لا تفتأ تتبدل. وفي الوقت نفسه، يظل تعزيز الوصول بصورة أسهل إلى البيانات ودعم الاستخدام الفعال للإحصاءات تحديا هائلا للعديد من المكاتب الإحصائية الوطنية.

٥٨ - ولا يزال الطلب كبيرا على توفير التدريب الأساسي في مجال الإحصاءات، وتحديث المهارات الإحصائية، في كثير من البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولا يوجد حاليا برامج منتظمة للتدريب في مجال الإحصاءات إلا في عدد قليل من البلدان النامية في المنطقة. ومعظم التدريب الأساسي في المجال الإحصائي لا يزال يمول وينظم من قبل المنظمات الدولية والإقليمية، وهي منظمات لا يمكنها أن تستجيب على الدوام وفي الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة للحاجات الخاصة بكل بلد على حدة. وفيما يخص ضروبا أخرى من بناء القدرات، ينبغي تخطيط أنشطة التدريب في مجال الإحصاء وتنظيمها بالتعاون الوثيق فيما بين الشركاء في التنمية (الجهات المانحة والجهات المتلقية)، وبإشراك المؤسسات الوطنية المعنية.

باء - الاستفادة من التنوع

٥٩ - يعكس التنوع الكبير في مجال تطوير الإحصاءات بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ حجم التحديات التي تواجهها المنطقة. كما يبين ذلك حجم الإمكانيات المتاحة في هذه المنطقة ويوفر فرصا فريدة للمضي قدما في عملية التطوير، لا سيما من خلال تبادل الممارسات الجيدة وتعزيز التعاون التقني.

المشاركة في مناقشات إقليمية استراتيجية رفيعة المستوى

٦٠ - يشكل تنوع أساليب تطوير الإحصاءات على الصعيد الإقليمي قوة ملهمة توجه المناقشات الإقليمية الاستراتيجية الرفيعة المستوى بشأن القضايا التي تحظى بالاهتمام على الصعيد الإقليمي وتتطلب عملاً جماعياً. فمن خلال المنتديات الإحصائية الإقليمية المكرسة، يتعامل قادة المكاتب الإحصائية الوطنية مع بعضهم البعض لتبادل الخبرات وتحديد الأولويات واستكشاف الخيارات. ومن خلال تلك العمليات يلورون أيضاً مواقف إقليمية مشتركة ويؤثرون على المستوى العالمي في المناقشات والقرارات المتعلقة بالسياسات والبرامج ذات الأهمية الحاسمة في مجال تطوير الإحصاءات، وخاصة من خلال اللجنة الإحصائية.

٦١ - وتمثل اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اللجنة)، التي تندرج ضمن الهيئات الفرعية في هيكل مؤتمرات اللجنة، واحداً من تلك المنتديات المكرسة. وقد قدمت خدماتها لبلدان المنطقة حتى عام ٢٠٠٢، ثم أعيد تشكيلها بعد ست سنوات في الدورة الرابعة والستين للجنة. وفي تلك الأثناء، سعت بعض البلدان في المنطقة إلى مواصلة الحوار الإقليمي من خلال أحد الترتيبات غير الرسمية - وهو منتدى الإحصائيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - واجتمعت مرتين خلال عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يجتمع في بانكوك قادة المكاتب الإحصائية الوطنية مرة أخرى أثناء انعقاد الدورة الأولى المقبلة للجنة الإحصاءات المعاد تشكيلها (٤-٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، وذلك لتحديد اتجاه جديد للتعاون الإقليمي في مجال تطوير الإحصاءات في ظل ما تعرفه بيئة الوقت الحاضر من تغيرات متسارعة. (يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الموقع التالي: <http://www.unescap.org/stat/cst/1/index.asp>).

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد أتاحت الحلقة الدراسية للإدارة العليا التي ينظمها المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ لرؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية، والتي تهدف إلى تعزيز القدرات الإحصائية في مجال القيادة والإدارة، فرصة أخرى لإجراء مناقشات استراتيجية وتبادل الخبرات على الصعيد الإقليمي. وقد غطت الحلقات الدراسية السبع التي نظمت منذ عام ٢٠٠٣ طائفة عريضة من المسائل ذات الأولوية، من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى إدارة تعدادات السكان والإمكانات التي يتيحها استخدام البيانات الإدارية والتحديات التي يطرحها - وكلها ذات آثار قوية على تطوير الإحصاءات في المنطقة على المدى الطويل.

تعزيز الدعم على المستوى دون الإقليمي

٦٣ - يشجع التنوع الإقليمي أيضا اتباع نهج دون إقليمي لتطوير الإحصاءات. فعلى مدى العقد الماضي، تزايد تدريجيا نشاط العديد من المنظمات دون الإقليمية في مجال تعزيز بناء القدرات الإحصائية الوطنية كل في منطقتها دون الإقليمية، ومن تلك المنظمات رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وأمانة جماعة المحيط الهادئ (انظر E/ESCAP/CST/INF/19 و E/ESCAP/CST/INF/23).

٦٤ - وفي الوقت الذي ركزت فيه رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بدعم قوي من جهات شملت صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، على تنسيق التصنيفات الموحدة للإحصاءات الاقتصادية بين بلدان جنوب شرق آسيا، قدمت اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة دعما منهجيا ومؤسسيا قويا لكثير من بلدان وسط آسيا خلال انتقالها إلى النظم الإحصائية الجديدة في ظل اقتصاد السوق. وكانت أمانة جماعة المحيط الهادئ عنصرا فاعلا حاسما في تعزيز تنمية القدرات الإحصائية في منطقة المحيط الهادئ، ولا سيما في مجال تعدادات السكان والمساكن، وأقامت شراكة قوية مع جهات من بينها أستراليا ونيوزيلندا. وتعهدت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مؤخرا بإعطاء أولوية قصوى للتعاون الإقليمي في مجال تطوير الإحصاءات وشكلت فريقا دائما تابعا لها معنيا بالإحصاءات للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف. وينبغي تقديم دعم قوي لمثل هذه المبادرات دون الإقليمية وتنسيقها مع غيرها من البرامج الدولية والإقليمية لتحقيق أقصى قدر من التأثير.

زيادة التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٥ - يشكل التنوع القائم في القدرات الإحصائية الوطنية في المنطقة أساسا متينا للتعاون التقني فيما بين البلدان، ليس فقط من خلال التعاون الثنائي، الذي يجري في إطاره توجيه الدعم من النظم الإحصائية الأكثر تطورا إلى نظيرتها الأقل تطورا، بل أيضا عن طريق التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب النامية.

٦٦ - فعلى سبيل المثال، تركز أستراليا ونيوزيلندا على منطقة المحيط الهادئ، مع مواصلة الإسهام في طائفة عريضة من المبادرات الإحصائية على صعيد المنطقة، وذلك بتوفير الدعم التقني المباشر لكثير من البلدان، بتمويل من وكالات المعونة الإنمائية الوطنية في أحيان كثيرة. كما أن اليابان، وهي أيضا من البلدان المانحة المهمة التي تقدم الدعم الفعلي لبناء القدرات الإحصائية في هذه المنطقة وخارجها، تشارك بدورها في التعاون التقني الثنائي في العديد من

البلدان. وقد استفادت كمبوديا في أثناء تحضيرها لتعداد السكان لعام ٢٠٠٨ من دعم تقني واسع النطاق قدمه مكتب الإحصاء الياباني في مجالات، منها رسم الخرائط والتحرير والترميز والتبويب، وذلك بتمويل من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

٦٧ - وينشط عدد من البلدان النامية في تبادل الخبرات التقنية مع الآخرين من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي. فالمكتب الإحصائي الوطني في تركيا، على سبيل المثال، يعرض خدماته في مجالات التدريب والاستشارة والمعدات على عدة بلدان في وسط آسيا منذ عام ١٩٩٤، بدعم مالي من الوكالة التركية للتعاون الدولي. وأما الفلبين فقد أصبحت واحدا من أنشط البلدان في المنطقة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية: إذ قام مكتبها الإحصائي الوطني، بتيسير وتمويل من الوكالات الإقليمية والدولية، بتقديم مساعدات إلى أكثر من ٢٠ بلدا في طائفة عريضة من المجالات، منها التسجيل المدني والتعدادات الزراعية وتصميم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وتجهيز البيانات والحوسبة الإحصائية.

٦٨ - ومن الواضح أن الأمين العام للأمم المتحدة يعترف بإمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويلزم لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تستفيد بصورة أكبر من هذه الإمكانيات، وخاصة بالنظر إلى أن نسبة صغيرة فقط هي التي تذهب إلى هذه المنطقة من مجموع المدفوعات المالية المخصصة لتطوير الإحصاءات على الصعيد العالمي، والبالغ قدرها ٥٥٠ مليون دولار.

سادسا - تقديم الدعم لتطوير الإحصاءات على الصعيد الإقليمي

ألف - الدعم المقدم من الشركاء في تطوير الإحصاءات

٦٩ - ظلت بلدان عديدة في آسيا والمحيط الهادي على مدى السنوات الأخيرة تتلقى الكثير من الدعم لبناء القدرات الإحصائية من مختلف الشركاء في تطوير الإحصاءات. ووفقا لنتائج دراسة حديثة بشأن الدعم المقدم من الجهات المانحة أجرتها الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، يمثل التطوير المؤسسي، مثل تصميم الخطط الاستراتيجية الإحصائية، وتنمية الموارد البشرية و/أو توفير الموارد التكنولوجية للأنشطة الكبرى، ومنها تعدادات السكان والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، بعضا من المجالات ذات الأولوية التي تلحق الدعم من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

٧٠ - ومن بين المنظمات الدولية والإقليمية، قامت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، بوصفها رائدة المنظومة الإحصائية بالأمم المتحدة في وضع وتنفيذ المعايير الإحصائية الدولية،

بدعم تطوير الإحصاءات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال العمل بشكل وثيق مع النظم الإحصائية الوطنية عن طريق تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية.

٧١ - وما فتئ البنك الدولي يركز على عدد من الأنشطة من بينها دعم استراتيجيات التطوير الإحصائي؛ بينما ركز صندوق النقد الدولي على تقديم المساعدة التقنية للحسابات القومية وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية والمالية؛ وأما منظمة العمل الدولية فركزت على تقديم المساعدة التقنية للدراسات الإحصائية التي تتناول القوة العاملة ومشاريع الأعمال وغيرها من الإحصاءات المتعلقة بسوق العمل؛ في حين ركز مصرف التنمية الآسيوي على تقديم الدعم المالي والتقني لتطوير الإحصاءات الاقتصادية وغيرها من القدرات الإحصائية. وتقدم اللجنة الأوروبية دعماً كبيراً لبلدان وسط آسيا لإصلاح مؤسساتها الإحصائية، ولرابطة أمم جنوب شرق آسيا في جهودها المتعلقة بالتنسيق الإحصائي وبناء القدرات في مجال الإحصاءات. وبينما تقوم كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا بإدارة برنامج فرعي إحصائي في إطار إحدى اللجان الإقليمية، فقد أقامت علاقات تعاون وثيقة في تطوير مشاريع مشتركة لتلبية احتياجات بلدان وسط آسيا.

٧٢ - وقامت اليابان، باعتبارها واحدة من أكبر الجهات المانحة للمعونات الثنائية، بتقديم الدعم لبناء القدرات الإحصائية في كثير من البلدان في جميع أنحاء المنطقة. كما ساهم الدعم الذي تقدمه للمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ في تطوير الإحصاءات على الصعيد الإقليمي عن طريق التدريب في المجال الإحصائي. وبالإضافة إلى أستراليا وألمانيا وهولندا والسويد ونيوزيلندا، ساهمت المملكة المتحدة، باعتبارها داعماً رئيسياً لتطوير الإحصاءات على الصعيدين الوطني والدولي، في التطوير الاستراتيجي والمؤسسي لكثير من النظم الإحصائية الوطنية في هذه المنطقة.

٧٣ - وأكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي أجرتها الشراكة في الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين وجود حاجة إلى تحسين التعاون بين الأطراف في مجال تطوير الإحصاءات. ويجري التحضير لتنظيم مناسبة موازية بشأن تنسيق الدعم المقدم لتطوير الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ بالتزامن مع الدورة الأولى القادمة للجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وستجمع هذه المناسبة عدداً من البلدان والشركاء الرئيسيين في تطوير الإحصاءات على الأصعدة الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي لاستكشاف سبل تحسين التنسيق والتعاون. وعلى وجه الخصوص، ستدور في إطار هذه المناسبة مناقشات بشأن إمكانية إنشاء آلية غير رسمية، تكون بمثابة صيغة إقليمية

للجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، من أجل تمكين الشركاء من تبادل المعلومات بانتظام، وتحديد فرص التعاون ومعالجة القضايا التي تتطلب بذل جهود جماعية، وخاصة على المستوى القطري.

باء - استراتيجية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٧٤ - كان تطوير الإحصاءات على الدوام مكونا رئيسيا في برنامج عمل شعبة الإحصاءات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. إلا أن اللجنة سعت في السنوات الأخيرة إلى أن تضطلع بدور أكثر سبقا وقوة في المنطقة. ويحظى برنامج عمل اللجنة بالدعم من المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ (وهو هيئة فرعية تابعة للجنة) بالرغم من أن لكل واحد منهما أدوارا متميزة يضطلع بها: فالشعبة الإحصائية التابعة للجنة تركز على التعاون التقني، وتستهدف المجالات التي تشهد معايير ومنهجيات دولية ناشئة، في حين يقوم المعهد الإحصائي بتوفير وتسهيل التدريب الإحصائي في مجال التطبيق العملي للمعايير والمنهجيات الدولية المعمول بها. ويتيح هذا التقسيم الواضح للعمل أساسا متينا لتحقيق التكامل بين البرنامج التدريبي للمعهد وأنشطة بناء القدرات الإحصائية التي تقوم بها شعبة الإحصاءات التابعة للجنة.

٧٥ - واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوصفها منظمة إقليمية، مهياة لدعم المبادرات العالمية من خلال معالجة المنظورات الإقليمية والاحتياجات القطرية، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية حيث يوجد فيما يخص السياسات طلب ملح على تحسين الإحصاءات، وحيث لم توضع بعد معايير دولية أو لم تنفذ بصورة كاملة.

٧٦ - وتسترشد مبادرات بناء القدرات الإحصائية التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالمبادئ التالية:

- (أ) تعزيز المعايير الدولية مع إدراج المنظورات الإقليمية؛
- (ب) إعطاء الأولوية للمجالات التي توجد بها فيما يخص السياسات حاجة ملحة إلى تحسين البيانات، إلى أن يكتمل وضع المعايير الدولية؛
- (ج) السعي إلى تضافر الجهود عن طريق إقامة صلات مع المبادرات المهمة الأخرى على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي؛
- (د) القيام بمزيج من الأنشطة الاستراتيجية كلما كان ذلك ممكنا لتعظيم التأثير المتحقق - وذلك في جملة أمور عن طريق الجمع بين أنشطة الدعوة والتوعية، ووضع مقاييس موحدة ومبادئ توجيهية إقليمية، وتوفير التدريب المحدد الهدف، وتقديم الخدمات الاستشارية

وإدارة المعارف، مع التركيز بصفة خاصة على إنشاء شبكات إقليمية للخبراء الوطنيين في مجالات معينة من مجالات الإحصاء، والقيام من خلال ذلك بتيسير التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

(هـ) مراعاة الأولويات الوطنية والبدء بعدد محدود من البلدان خلال المراحل التجريبية واستخدام خبرات تلك البلدان لاستخلاص الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها لاحقاً خارج البلدان المستفيدة من المشاريع الأولية.

٧٧ - وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، وفي إطار الاستراتيجية الجديدة للتعاون التقني، كانت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ رائدة في وضع وتنفيذ العديد من مشاريع التعاون التقني، بما في ذلك مشروع تعاون أقاليمي بشأن تحسين القياسات المطبقة في القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، ومشروع آخر بشأن تحسين القياسات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة دعماً لإطار عمل بيوأكو للألفية. ويمول كلا المشروعين من حساب الأمم المتحدة للتنمية، وتجري متابعتها في إطار شراكة وثيقة مع كبريات الوكالات الدولية والإقليمية وأفرقة من الخبراء في كل مجال من تلك المجالات (انظر E/ESCA/CST/3).

٧٨ - وتسهم بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ بصورة مباشرة، من خلال هذه المشاريع ومشاركتها في مبادرات عالمية أخرى، في وضع المعايير الإحصائية الدولية ومواصلة تنمية القدرات التقنية الوطنية في مجالات مختارة.

سابعاً - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

٧٩ - يقدم هذا التقرير لحة موجزة عن أهم الإنجازات والتحديات المتبقية في مجال تطوير الإحصاءات في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد ترغب اللجنة في القيام بما يلي:

(أ) التعليق على الجهود الجارية من أجل النهوض بتطوير الإحصاءات في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة الإنجازات الرئيسية والتحديات الملحة؛

(ب) التعليق على دور اللجنة الإحصائية المنشأة حديثاً والتابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز عملية تطوير الإحصاءات في المنطقة.

(ج) التعليق على المبادرة الإقليمية المقترحة لوضع آلية تنسيق غير رسمية فيما بين الشركاء في تطوير الإحصاءات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛

(د) تقديم المشورة بشأن الحاجة إلى تعزيز الروابط بين شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة والمكاتب الإحصائية في اللجان الإقليمية من أجل تحسين الدعم المقدم على الصعيد الإقليمي لوضع وتنفيذ برامج ومبادرات دولية تقودها شعبة الإحصاءات بغية تطوير الإحصاءات؛

(هـ) تقديم التوجيه بشأن استراتيجية التعاون التقني التي اقترحتها أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي من أجل تعزيز بناء القدرات الإحصائية في المنطقة.
